نحو رؤية إستراتيجية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

الأستاذ: ياسين خذايرية

جامعة سوق هراس، الجزائر

الملخص:

لم تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة تخص منطقة أو مجتمع بعينه بل أصبحت ظاهرة عالمية، و هي أكثر حدة وتسارع في منطقة المغرب العربي لأسباب عديدة و متعددة (سياسية، اجتماعية، اقتصادية، تربوية، حضارية،...) و هذا ما يستوجب البحث في مسبباتها و التفكير في أساليب جادة وصارمة في مواجهتها و التخفيف من حدة إنتشارها.

من خلال هذه الدراسة نحاول التعريف بظاهرة الهجرة غير الشرعية، أشكالها، أسباب انتشارها في المجتمعات المغاربية، مع تقديم بعض الإحصاءات الخاصة بالظاهرة و أثارها على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و تأثيراتها النفسية و الطبية، و تحاول الدراسة أخيرا التفكير في إستراتيجية لمكافحتها و الحد منها.

Résumé:

Le phénomène de l'immigration clandestine n'est plus restreint au phénomène de l'appartenance à une région ou une communauté particulière, mais est devenu un phénomène mondial et plus sévère et accélérée dans la région du Maghreb pour de nombreuses et multiples raisons (politique, sociale, économique, éducative, culturelle…). Ceci demande à réfléchir à des méthodes efficaces et sérieuses en vue de l'affronter et atténuer sa propagation.

Grâce à cette étude, nous essayons de définir le phénomène de l'immigration clandestine, ses formes, ses causes de prolifération dans les sociétés du Maghreb, et de fournir des statistiques sur le phénomène et ses effets sociaux, économiques, politiques et psychologiques, médicaux, et d'essayer, enfin, de réfléchir à une stratégie pour le contrôler et le réduire.

مقدّمة:

تتعدد الظواهر و تتداخل و تتطور في كل مرحلة زمنية معينة، حسب الظروف و المعطيات التي تشكلها، و حسب الأوضاع التي يفرضها الواقع، و من أخطر المشكلات التي تواجه الدول المغاربية ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التي ازدادت تفاقما و انتشارا منذ نهاية التسعينيات إلى الوقت الراهن، متخذة أشكالا جديدة.

و لقد تزايد الاهتمام بقضية الهجرة غير الشرعية في العقد الحالي خاصة بعد أن انتشرت الظاهرة بشكل سريع، و مست مختلف دول المغرب العربي، كما أصبحت للظاهرة تأثيرات سلبية أصبحت تقلق بال الحكومات و تؤرق بال الباحثين و المنشغلين بهذه الظاهرة الاجتماعية المرضية التي باتت تهدد الكيان المجتمعي في المغرب العربي.

أولا: البحث عن مفهوم و دلالة الهجرة غير الشرعية:

إن المهاجر هو ذلك الشخص الذي يتنقل إلى بلد ليقيم فيه و يعيش فيه من عمله لا من رأس مال ينقله معه أو نقود ترسل إليه [1].فالمهاجرون غير الشرعيين هم أولئك الذين يدخلون أي دولة بدون أوراق رسمية خاصة بالهجرة الوافدة، و كذلك هؤلاء الذين يدخلون بدون تصريح، و الذين يدخلون بوثائق مزورة، و هؤلاء الذين دخلوا بتصاريح مؤقتة، و لكنهم تجاوزوا مدة تلك التصاريح، و الذين يدخلون عن طريق التسلل عبر الحدود.

و لقد وردت كلمة الهجرة في الأحاديث النبوية الشريفة، فعن عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– قال: سمعت رسول الله –صلى الله عليه و سلم– يقول: "إنما الأعمال بالنيات و إنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله و رسوله فهجرته إلى الله و رسوله، و من كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فجرته إلى ما هاجر إليه"رواه الشيخان.(لبخاري و مسلم).

أما في لسان العرب لابن منظور فتعرف الهجرة بأنها: "الخروج من أرض إلى أرض"، و الهجرة في اللغة تعني الترك و المغادرة، و يقال هجر الشيء إذا تركه.

و الهجرة حسب الدارسين و الباحثين ليست مجرد نقلة جسدية من موطن إلى آخر، و إنما هي تعبير عن موقف عقلي و اتجاه نفسي ذهني من الشخص ذاته.

كما تعرف الهجرة: بأنها التحرك تحت ظروف أساسية و رئيسة تنتج للأفراد و الجماعات إشباع حاجات إنسانية، إيديولوجية، اجتماعية، سيكولوجية، ثقافية، سياسية، و غيرها [2].

و الملاحظ أن تعاريف الهجرة تعددت و تنوعت و اكتنفها الغموض لاعتبارها أنها أشكال لذا وجب التفريق بين: الهجرة الخارجية و الهجرة الدولية، و التهجير، و الهجرة غير الشرعية، و موضوعنا هو مدار اهتمام تخصصات بحثية مختلفة منها: علم الاجتماع، علم السكان، الديمغرافيا، الأنثروبولوجيا، و علم السياسة، و علم الاقتصاد و علم القانون [3].

و يذهب فريق من الباحثين إلى اعتبار الهجرة غير الشرعية جريمة، و يعتبرها آخرون انتهاكا للقانون بدون ضحايا.

مما سبق نجد أن العديد من تعريفات الهجرة غير الشرعية تلقي الضوء على صورة المهاجرين.

فهناك من يعرفهم بأنهم أولئك الذين يدخلون دولة ما للبحث عن عمل، و ذلك بدون وثائق و تصاريح لازمة، أو بوثائق مزورة، كما يعرفهم آخرون بأنهم أولئك الناس الذين يدخلون قطرا معينا بطريقة غير شرعية.

و في ضوء هذه التعاريف و المفاهيم المتعددة و الدالة على تعقد و تشابك الظاهرة، يمكننا القول إن هناك خمسة صور من المهاجرين غي الشرعيين:

1. المهاجرون الذين يعبرون الحدود مختبئين في القطارات أو السيارات أو الشاحنات أو يعبرون البحر بواسطة المراكب و هي الطريقة التي أصبحت أكثر

استعمالا في بعض دول المغرب العربي و خاصة: الجزائر، تونس، المغرب، حيث ينتقل هؤلاء المهاجرون بواسطة المراكب جماعيا.

2. التحول الذي يبدو شرعيا بالوثائق المزورة و التي يتم شراؤها في مجتمع الطرد.

3. التحول بصفة باحثين عن اللجوء ثم الامتناع و رفض العودة عندما تقدم له الاستمارة فلا يترك القطر [4].

4. الدخول بطريقة شرعية إلى أحد الأقطار و التسلل بعدها عبر حدوده إلى قطر آخر.

5. الدخول القانوني بتصريح لفترة قصيرة لسياحة أو لأسباب صحية و التمادي في الإقامة بعد ذلك.

بذلك يشمل مفهوم الهجرة غير الشرعية كافة صور الدخول غير الشرعي من دولة إلى أخرى أو من قارة إلى أخرى دون الخضوع للضوابط و الإجراءات الرسمية السليمة للتواجد الشرعي المعمول بها في هذه الدول.

إنه و من خلال ما سبق نجد أن المفكرين و المنظمات الدولية و الهيئات غير الحكومية و خاصة في العالم الثالث تقر بصعوبة إيجاد تعريف علمي دقيق لظاهرة الهجرة غير الشرعية، و هذا مرده بروز مجموعة من الأبعاد و المؤشرات السيكولوجية، الاجتماعية، الديمغرافية، الاقتصادية، المتعلقة بها، ناهيك عن اختلاف نظرة المجتمع.

ثانيا: مظاهر و تواتر الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي:

إن التقارير و الدراسات و الأبحاث العلمية و الإعلامية تشير إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في بلدان المغرب العربي تتزايد بطريقة مخيفة و مطردة، و هي تهدد مستقبل هذه البلدان، و هناك شواهد امبريقية واضحة تؤكد وجود مظاهر الهجرة غير الشرعية نذكرها في هذا السياق بكثير من الإيجاز:

- أكدت تقارير أن الرغبة في الهجرة غير الشرعية في دول المغرب العربي لدى الشباب و السكان النشيطين موجودة بنسبة 19٪ و عند طلبة الجامعة 54٪.
- أشار تقرير عن التجربة الجزائرية (13-01-2008) أن عدد الذين هلكوا خلال عملية العبور و الذين تم العثور على جثثهم ارتفع من 29 عام 2005 إلى 73 عام 2006 إلى 83 عام 2007.
- تم محاكمة 105 شخص تراوحت أعمارهم بين 18 و 40 سنة عام 2007 و 1377 حالة اعتقال خلال معاينة السفن التي تجري في أعالي البحار.
- اكتشفت السلطات الأمنية شبكة للجريمة المنظمة متخصصة في تهريب البشر في الجزائر و في مناطق المغرب و الساحل.
- اعتبرت دراسة أمنية نشرتها جريدة الشروق اليومي أن عدد قضايا الهجرة غير الشرعية ارتفع بنسبة 300٪ و الموقوفين بنسبة 669٪ سنة 2008، و حرصت الدراسة على التوضيح أن أغلب الحراقة شباب تتراوح أعمارهم بين 18 و 28 عاما، ناهيك عن أطفال قصر، كهول تتجاوز أعمارهم 40 عاما (نساء، شابات، طلبة، موظفين، مستخدمين، أصحاب نشاطات حرة...) للتأكيد على أن المرشحين للهجرة غير الشرعية يمثلون جميع الفئات الاجتماعية.
- يوميا تخبرنا وسائل الإعلام في المغرب العربي (مكتوبة، سمعية، بصرية..)عن تواتر حالات الهجرة غير الشرعية عبر السواحل و هي تتعامل مع حجم الظاهرة و انتشارها و تواترها تستند في ذلك إلى جهاز الأمن المتمثل في الدرك، شرطة السواحل، العدالة، و إن هذه الصور و الأخبار التي تعرض على وسائل الإعلام تعكس الواقع كما هو؟

إنه و في ظل هذه المظاهر و التواترات المتكررة للظاهرة في بلدان المغرب العربي، و التي تلزم علينا كباحثين السعي لوضع تصورات من شأنها التقليل و الحد منها، البحث في مسبباتها و البواعث المحركة لها، فما هي أسباب الهجرة غير الشرعية في بلدان المغرب العربي؟

ثالثا: أسباب انتشار الهجرة غير الشرعية في بلدان المغرب العربي:

لا شك أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر المعقدة و التي يصعب تفسيرها و تحليل العوامل المتسببة في حدوثها، فهي نتيجة لمجموعة من العوامل: السياسية، الاجتماعية، و الاقتصادية، و الدوافع السيكولوجية و الظروف الجغرافية، لذا فإنه لا يمكن لهذه المداخلة المتواضعة أن تقبض على كل الأسباب لذا سيتم التركيز على أهم العوامل[5]:

1. **أسباب سياسية**: كغياب الديمقراطية الحقة و مبادئ المواطنة و بروز ظواهر الزبونية، البيروقراطية، في المجتمعات المغاربية، ناهيك عن اللاعدالة بين الأفراد و هشاشة الاشتغال الديمقراطي لآليات التعامل و التواصل و التبادل هذا ما أمسى مثار تذمر الشباب و مختلف الفئات الاجتماعية في ظل تراجع الحريات و حقوق الإنسان.

2. **أسباب اجتماعية**

- ✓ ضعف مستوى المعيشة.
- ✓ سيطرة القيم الثقافية السلبية.
- ✓ غياب دور المؤسسات الاجتماعية و مكونات المجتمع المدني حيث لا تزال مجتمعاتنا المغاربية غير متمكنة من بناء مجتمع مدني "متناظم" المآسسة"، حي، حر ، فعال ، قادر على التعبير، عقلاني، منفتح،على مشكلات و حاجات و إمكانات و تطلعات....المجتمع.

في ظل التوعكات و الأمراض التي لا زالت تنخر جسد المجتمع العربي.

3. **أسباب اقتصادية**: يذهب أصحاب التفسير الاقتصادي لاعتبار أن العوامل الاقتصادية هي المفسر لظاهرة الهجرة غير الشرعية، فالبعد الاقتصادي يستوجب النظر إلى العوامل الاقتصادية الطاردة في مجتمع المغرب العربي مثل: البطالة، الفقر، التضخم، قلة فرص التوظيف، الفقر، و لعل من أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر في شخص أو أسرة للتفكير في الهجرة غير الشرعية هو الحصول على وظيفة، و استهداف زيادة الدخل، و تحسين الرخاء الاجتماعي، و لقد ظل المجتمع المغاربي ينتشر فيه الفقر بطريقة مخيفة، فلقد أكدت البيانات الرقمية بأن نسبة البطالة في دول المغرب العربي تصل إلى 30٪ من السكان القادرين على العمل، و إن كانت هذه النسبة تثير جدلا كبيرا، لكن الملاحظة اليومية البسيطة تؤشر بقوة لتفاقم هذا المظهر الذي أصبح يطال خريجي الجامعات و حاملي الشهادات، و لقد طالعتنا الصحف عن معارك حقيقية بين العائلات و بين الشباب بسبب خلافات حول المزابل و من له الحق في الاستفادة من نفاياتها.

و حسب الإحصاءات الصادرة فإن نسبة البطالة في المغرب على سبيل المثال تقدر بـ 15٪ و تبلغ 21٪ في المجال الحضري، و في الجزائر تصل إلى 23.7٪ حسب المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، و في تونس 15٪، كما زاد حجم الفقر، فلقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في المغرب 18٪، كما أشار تقرير الديوان الوطني للإحصاء أن ثلث العائلات الجزائرية فقيرة، و تقول الإحصائيات أنه يوجد في الدول العربية أعلى معدلات البطالة في العالم مع وجود 60٪ من السكان دون الخامسة و العشرين، و تنبأت التقارير بأن يصل عدد العاطلين عن العمل إلى 25 مليون و يقول الخبراء: أن دول المغرب العربي تحتاج إلى خلق حوالي مليوني فرصة عمل سنويا من أجل الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، و هكذا نجد أن العامل الاقتصادي هو المحرك الأساسي للمجتمع المغاربي للهروب و التطلع نحو مغامرة الموت [6].

4. **الدوافع النفسية و الصحية:**

تتمثل العوامل النفسية الطاردة لعدم توفر الشروط الي تحقق حاجات الفرد في المغرب العربي أي الإشباع الكامل، فالهجرة في مجملها هي عبارة عن انتقال أو تحول من سياق أو موقف غير مرغوب فيه لعجز عن تحقيق الإشباع النفسي و المادي و التكيف الاجتماعي، و كذا مستوى الطموح الذي يتطلع إليه الفرد أو الجماعة [7]، كما أن نشاط و حيوية الشباب و حبه للوصول بسرعة في السلم الاجتماعي و حب المغامرة و تحدي المجهول كانت بدورها محركات نفسية حدت بالمهاجرين أن يتخذوا قراراتهم بالهجرة غير الشرعية و يدخل في هذا العامل عدة متغيرات نفسية بالإحساس بالنقص و الدونية جراء الممارسات القمعية الاستبدادية الممارسة في المجتمع المغاربي، مع ظهور التفاوت الطبقي و الاجتماعي و هو ما أدى لبروز دلالات الإحباط لدى الشباب خاصة، فضلا عن محاكاة بعض الأقارب و الأصدقاء، فنظرة الفرد للهجرة غير الشرعية متعلقة بخصائصه الشخصية و تنشئته الاجتماعية و الوسط المحيط به [8]، كما أن للعوامل الصحية دورا في عملية الهجرة غير الشرعية كسوء التغذية و مشكلات الإسكان و انتشار الأمراض.

5. **العوامل المحفزة (الجاذبة):**

و تتجلى أساسا في:

- صورة النجاح الاجتماعي: حيث يظهر المهاجر عند عودته إلى بلده الأصلي مظاهر الغنى، (السيارات، هدايا، أموال، استثمار،عقار...إلخ).
- أثار الإعلام المرئي: فالثورة الإعلامية التي يعرفها العامل جعلت السكان و منها مجتمعات المغرب العربي التي استطاعت التكيف مع متطلبات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، و هو ما مكن التعايش مع مئات القنوات و المواقع الالكترونية التي صورت العالم المتقدم (أوروبا...) على

أنه الم سحري أو جنة و هو ما زرع في المغاربي الرغبة في الانتقال إلى هذا العالم السحري المزعوم و الهجرة [9].

- القرب الجغرافي: إن أوروبا لا تبعد عن الشاطئ المغاربي إلا بـ14 كلم و الأمر نفسه بالنسبة للقرب المسافة بين شواطئ الجزائر و سردينيا و ليبيا و إيطاليا كون دول المغرب العربي مطلة على البحر المتوسط أين تتوقع الدول الأوروبية المهاجر إليها [10].
- كما أن من أهم عوامل الذب و التي غالبا ما تكون من مسببات الهجرة غير الشرعية في دول المغرب العربي ما يلي:

1. التقدم الحضاري و الثقافي و توفر مناخ الحريات و حقوق الإنسان و توفر فرص التعليم والزواج، و هو ما يجذب العناصر و الفئات التي تسعى للاستقرار في الوسط الاجتماعي المتقدم.

2. توفر فرص العمل في مجالات الفلاحة، التجارة، الصناعة، الخدمات، حيث يزدهر الوضع الاقتصادي و في مثل هذه البلدان يكون الطلب على الأيدي العاملة و ذوي الاختصاصات في ازدياد مستمر.

إنه يتضح لنا أن عوامل الجذب للهجرة غير الشرعية متعددة فالرواتب المرتفعة و الأجور العالية و توفر فرص العمل اليدوية و التقنية، ناهيك توفر كافة متطلبات الحياة من خدمات و مرافق التي يصعب على المهاجر المغاربي الحصول عليها في بلده الأصلي لذا يضطر المهاجر المغاربي إلى مواجهة الأخطار و أهوال البحر في سبيل تحقيق رضاه، و في أغلب الأحيان لا يستطيع بلوغ غايته، حيث يغرق في البحر أو يزج به في السجون الأوروبية.

رابعا: الجهود الدولية و المغاربية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

لقد فرضت ظاهرة الهجرة غير الشرعية على المجتمع الدولي الاهتمام بها و وضعها في أجندة أولوياته سواء على المستوى المجتمع المدني المحلي أو على

المستوى العالمي خاصة بعد تحرك المؤسسات الحكومية سواء في الدول المهاجر منها أو الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين [11].

و في مطلع أكتوبر 2005 عقد وزراء داخلية دول (5+5) ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا من الجانب المغاربي، و فرنسا و اسبانيا، البرتغال، إيطاليا، مالطا، من الجانب الأوروبي، مؤتمرا في المغرب لمناقشة تزايد الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا و محاولة وضع خطة مشتركة لمواجهة الظاهرة، و لقد أعلنت دول المغرب العربي حاجاتها إلى مزيد من المساعدات الاقتصادية من الاتحاد الأوروبي لوقف الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا، كما ركزت معظم الاتفاقيات و المشاريع المشتركة بين الحكومات الأوروبية و حكومات دول شمال إفريقيا على المكافحة الأمنية و القانونية.

لذا سنت إنشاء معسكرات احتجاز كما دعمت الاتفاقيات الأمنية التي تتيح تسليم المهاجرين إلى حكومات بلدانهم أو عن طريق الدعم المادي و اللوجستيكي لحكومات المغرب العربي من أجل تشديد الحراسة على الحدود و تعقب المهاجرين و المهربين، و يمكن اعتبار إعلان برشلونة عام 1995 عندما وقعت 12 دولة متوسطية أغلبها دول مغاربية و عربية مع دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشر، معاهدة تهدف في النهاية لإنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010 و هو الأمر الذي لم يتحقق لحد الآن، و يمكن القول إن المجهودات الدولية المبذولة لمكافحة الهجرة غير الشرعية لم تحقق أهدافها كون الأسباب الكامنة وراء حدوث الظاهرة لا زالت قائمة ناهيك على أن الاستراتيجيات المتبعة كانت ظرفية و مناسبتية، و الظاهرة لا زالت تحتاج إلى استراتيجية بعيدة المدى تتطلب إصلاحات عميقة على مستوى دول المنبع، و مساعدات مادية على مستوى الدول المستقبلة.

خامسا: مبررات الاهتمام بمكافحة الهجرة غير الشرعية:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست مشكلة ظرفية بل باتت مكونا هيكليا له آثاره و انعكاساته سواء على دول المنبع أو الدول المستقبلة. و من

المعروف أن التنمية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق توفر جملة من الشروط و عند غيابها لذا فإن استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية في بلدان المغرب العربي له انعكاساته و آثاره السلبية على المستويات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية كما له آثار نسية و صحية كما له آثار إيجابية [12].

و ترتبط زيادة الاهتمام بظاهرة الهجرة غير الشرعية بجملة من الانعكاسات نذكر منها:

- ✓ لظاهرة الهجرة غير الشرعية وظيفة اجتماعية إيجابية حيث تعبر عن وجود هشاشة و خلل في البناء الاجتماعي في دول المغرب العربي، الأمر الذي يتطلب ضرورة البحث عن ميكانيزمات للقضاء و التحقيق من مسبباته.
- ✓ تضعف الهجرة غير الشرعية من صورة و شرعية الدولة و تمهد لحدوث اضطرابات تهدد الأمن و الاستقرار السياسي و الأمني في دول المغرب العربي.
- ✓ من الآثار الأمنية للهجرة غير الشرعية: الاختراقات الأمنية التي تتعرض لها دور العبور حيث تتلاقى العصابات الإجرامية [13].
- ✓ يترتب على الهجرة غير الشرعية العديد من الآثار الصحية التي يتعرض لها المهاجر أثناء هجرته و بالتالي تنعكس الآثار الصحية على المهاجر نفسه و على دول العبور و الاستقبال، و من أهم الأمراض المنتشرة بين المهاجرين غير الشرعيين : الملاريا، التهاب الوباء الكبدي، الإيدز، الدرن، و غيرها من الأمراض [14].
- ✓ تؤثر ا لهجرة غير الشرعية ديمغرافيا و هو ما يترك فجوات في الهرم السكاني خاصة في فئات الذكور في المجتمع المهاجر منه.
- ✓ تؤثر الهجرة غير الشرعية على الوحدة القومية[15].

- ✓ استغلال العناصر النازحة في خدمة أغراض سلبية لأمم أخرى فيأخذون منهم الخونة و الجواسيس.
- ✓ حرمان بلدان المغرب العربي من الأيدي العاملة و من كفاءة أبنائها مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج.
- ✓ تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى آثار سياسية خطيرة على كافة الأطراف ذات العلاقة، حيث تؤدي إلى توتر العلاقات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في بلدان المغرب، و من أبرز الحوادث الدالة: حادثة ماي 2007 التي أدت إلى توترات بين ليبيا و مالطا عندما علق 27 مهاجرا غير شرعي بين مالطا و ليبيا .
- ✓ الآثار المرتبطة بالظاهرة: مثل التجارة في البشر، الدعارة، و المخدرات و الاستغلال الجنسي للنساء [16].
- ✓ تؤثر الهجرة غير الشرعية على المستوى الاجتماعي للمهاجر حيث يواجه المهاجر التفكك الأسري، و تنقطع علاقاته الأسرية و العائلية؛ كما تنشر ظاهرة العزلة الثقافية وسط المهاجرين و ذلك مرده الاختلاف الديني و الثقافي و اللغوي.
- ✓ و من الآثار النفسية التفكك الشخصي و انتشار مظاهر السلوك اللاتوافقي و الصراع و الاغتراب عند المهاجر كما تصعب عملة التكيف ومن ثم يظهر تضاد كبير.

سادسا: إستراتيجية الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

لقد أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول المغرب العربي من القضايا الهامة التي حظيت باهتمام الحكومات المتعاقبة، و أخذت تشغل فضاء واسعا في برامج الأحزاب السياسية و الدوائر الحكومية سواء بالنسبة لدول المنبع أو الدلو المستقبلة، و هذا مرده الآثار و الانعكاسات السلبية الخطيرة التي نجمت من تفشي هذه الظاهرة سواء بين عامة الشعب أو نخبته، و ظاهرة الهجرة غير

الشرعية ظاهرة مركبة و متعددة العوامل و المتغيرات و يجب النظر إليها و التعامل معها مع مراعاة خصائصها و متغيراتها ذلك أن أي محاولة للبحث عن الطرق و الكيفية التي تقلل من حدة و خطورة هذه الظاهرة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصية و ثقافة المجتمع المغاربي و المرحلة السياسية التي مرّ بها، و كذلك الأسباب الكامنة و راء حدوثها.

و يمكن تصور إستراتيجية لمكافحة الهجرة غير الشرعية و الحد منها من خلال ما يلي:

- اللجوء للدراسات السوسيولوجية و السيكولوجية و البحث الأمبريقي لظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول المغرب العربي بمعرفة و حصر الأسباب الحقيقية لها و حجمها و آثارها قبل التصدي لها و مكافحتها.
- التنسيق المستمر بين دول المغرب العربي و الدول المستقبلة للهجرة غير الشرعية و تبادل المعلومات المنتظمة باستمرار.
- الدراسة العلمية لظاهرة العصابات المنظمة التي انتشرت في دول المغرب العربي ة التي تعمل على إغراء الشباب لتهريبه بمقابل، و التعرف على طبيعة هذه العصابات و طرق عملها و آثارها من أجل محاصرتها و القضاء عليها.
- وضع قاعدة بيانات الكترونية عن تهريب المهاجرين غير الشرعيين بين دول المغرب العربي و تحديثها.
- إبرام اتفاقيات مع دول المهجر لتعديل شروط الهجرة الشرعية بما تسمح به النظم المحلية.
- محاولة استصدار قرار من الأمم المتحدة على أساس الهجرة بصفة عامة، يجب ألا تعامل كظاهرة يجب منعها و لكن إعادة تنظيمها و وضع قواعد و قوانين.

- عمل تعميم لخطط عمل على القواعد الدولية من أجل تنظيم الهجرة.
- ابتداع أساليب وقائية للتعاون المغاربي في اتخاذ تدابير صارمة ضد مهربي البشر ممن ينظمون أنفسهم في شبكات إجرامية تستغل الضعاف من المهاجرين .
- تقديم مساعدات مالية و مشاريع تنموية قد يساعد كثيرا في التقليل من الهجرة غير الشرعية.
- خلق مناصب شغل دائمة، و التمكين لمشاريع التشغيل و محاولة التخفيف من البطالة و الفقر.
- على الدول المستقبلة أن تراعي النواحي الإنسانية في تعاملها مع المهاجرين.
- العمل على إيجاد و وضع آليات لتوظيف الشباب في بلدان المغرب العربي على أساس الكفاءة و الجدارة و الاستحقاق لا على أساس قيم الزبونية و المحاباة و القرابة.
- الاهتمام بتأسيس جمعيات ذات طابع اجتماعي للتحسيس و التوعية بمخاطر الظاهرة.
- إرساء دعائم الديمقراطية في بلدان المغرب العربي و التمكين لمبادئ المواطنة و حقوق الإنسان.
- تفعيل دور المنظمات غير الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في مكافحة الظاهرة كوناه الأقرب للشباب المعني بالهجرة غير ا لشرعية.
- بناء قاعدة استخباراتية مؤمنة.
- إتباع الأساليب الإنسانية و التحسيسية و الإرشادية من خلال تدعيم دور الإخصائيين النفسانيين و الاجتماعيين في مكافحة الهجرة و التقليل من

لغة الردع و القوة و السجن و تشديد العقوبة ضد المهاجرين التي أثبتت فشلها.

- تخصيص برامج إعلامية (مسموعة، مرئية...)للتعريف بالظاهرة و تبيان مخاطرها و آثارها السلبية.
- يجب عدم النظر إلى المهاجر غير الشرعي كإرهابي أو مجرم بل يجب معاملته إنسانيا و التكفل النفسي و الاجتماعي به لإدماجه اجتماعيا.
- محاولة إزالة القيود الكثيرة التي توضع للوقوف في وجه المهاجرين غير الشرعيين.
- يتطلب الأمر على المستوى المجتمعي في دول المغرب العربي توفير المناخات الضرورية للتحديث و البناء الديمقراطي و التخلص من ظاهرة "ديمقراطية بل ديمقراطيين" و البحث عن مشروع مجتمع توافقي عقلاني للعلاقات و التبادلات و المصالح لإدارة التعدد و التنوع و الاختلاف. و ذلك في إطار مشروع تربوي و مجمعي تكاملي مؤسس على إرادة سياسية للتعبير و الإصلاح و البناء.
- تنمية وضع المواطن في دول المغرب العربي اجتماعيا لتمكينه من الإحساس بالانتماء و التعلق بالوطن، و تنمية القيم في أفق عقلاني إنساني تحرري، يقر الحق و يحترم الواجب، و يكون مع حقوق الإنسان لا ضدها.
- التقليل من العقوبات الردعية الموجهة لفئة المهاجرين غير الشرعيين.
- إعطاء المزيد من السلطات لدوريات الحدود و حراس الشواطئ للقيام بالتفتيش المفتوح الميداني.

- السعي نحو مشروع التنمية المستديمة في دول المغرب العربي و إتباع إستراتيجية بعيدة المدى قائمة على مشاريع و إنجازات تسمح بتثبيت المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية.

الخاتمة:

الورقة هذه و بالمقاربة التي اعتمدتها لا تعطي لنفسها الحق في الإدعاء بأنها قدمت عملا استثنائيا في حقل الدراسات المهتمة بدراسة الهجرة غير الشرعية في بلدان المغرب العربي، لكنها بالمقابل تلح على ضرورة التفكير الجاد في عناصر منهجية و نظرية أكثر جرأة.

و لا شك أن موضوع الهجرة غير الشرعية في دول المغرب العربي سيبقى محل اهتمام خاص لما يعتري المجتمع المغاربي من أمراض اجتماعية منها الهجرة غر الشرعية التي يستلزم فهمها حضورا ذهنيا و استثمارا في الجهد و الوقت و المثابرة و مشاركة جماعية للبحث و المكافحة لأن آثار هذه الظاهرة يمكن أن تعصف بالجهود التنموية في بلداننا.

❖ **هوامش البحث:**

(1) راضي عمارة محمد الطيف: **ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس، 2008، ص17.

(2) المرجع السابق، ص21.

(3) أحمد الربايعة: **دراسات في نظرية الهجرة و مشكلاتها الإجتماعية و الثقافية**، دار الثقافة و الفنون، 1987.

(4) عبد الله عبد الغاني غانم: **المهاجر المصري**، دراسة سوسيوأنتروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث، ص23-24.

(5) راضي عمارة محمد الطيف: مرجع سابق، ص32.

(6) باقر سليمان النجار: **الهجرة الدولية**، مجلة عالم الفكر، المجلد17، العدد2، 1996، ص25.

(7) المرجع السابق: ص29.

(8) المرجع السابق: ص32.

(9) عبد الله عبد الغاني، مرجع سبق ذكره، ص25.

(10) أحمد علي إسماعيل، أسس علم السكان و تطبيقاته الجغرافية، دار المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1990، ص16.

(11) المرجع السابق: ص17.

(12) المرجع السابق: ص13.

(13) عباس أبو شامة: **تهريب البشر و انعكاساته الأمنية**، مجلة الفكر الشرطي، المجلد14، العدد55، 2005، ص63.

(14) المرجع السابق، ص65.

(15) المرجع السابق، ص81.

(16) المرجع السابق، ص89.